الأمم المتحدة

PBC/3/CAF/3

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 December 2008
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة الثالثة
تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير بعثة لجنة بناء السلام الموفدة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

موجز

أوفدت لجنة بناء السلام بعثة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وترأس الوفد يان غرولز، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام. وترد أدناه الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها الوفد.

الاستنتاجات الرئيسية

الحوار السياسي الشامل

- حدد موعد للحوار السياسي الشامل بعد الزيارة بوقت قليل، ويعزى ذلك جزئيا إلى تشديد البعثة على هذا المسعى.
- وشمول الحوار هام للغاية لكي يتولى الجميع زمامه، بما في ذلك المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات المتمردة، التي ينبغي أن يكون لها كلها صوت في الأعمال التحضيرية، وفي وضع جدول الأعمال، وتحديد الخطوات المقبلة للمصالحة الوطنية والتعمير.

160109 150109 08-64308 (A)

إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

- كانت الحلقة الدراسية الوطنية بشأن إصلاح قطاع الأمن إنجازا بارزا. ومنذ ذلك الحين، شهد تنفيذ النتائج العملية حالات تأخير.
- ولا تزال بارامترات دمج المقاتلين السابقين في صفوف القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى غير واضحة وتحتاج إلى أن تعالج.
- ويجب أن يكون التصدي للإفلات من العقاب ومقاضاة الجناة وتعويض الضحايا جزءا لا يتجزأ من إصلاح قطاع الأمن.
- ويلزم أن يكون هناك اهتمام عاجل من لدن الجهات المانحة ببرنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد إجراء الحوار السياسي الشامل.
- ومن الأهمية بمكان كفالة التماسك والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويحظى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رئيسي فيما يتعلق بوضع استراتيجية.
- وينبغي أن تراعى أفضل الممارسات لدى إعداد برنامج جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

الحكم الرشيد وسيادة القانون

- شرع البرنامج الإنمائي في برنامجين رئيسيين في هذا المجال هما: برنامج ''سيادة القانون والحكم الرشيد'' وبرنامج ''الحكم واللامركزية''.
- وما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وخاصة في مجال حقوق الإنسان وإدارة الموارد الطبيعية.
- ويجب تعزيز القدرات على جميع المستويات، وخاصة مع استئناف الحكومة مهامها في جميع أرجاء البلد.

أقطاب التنمية

- تبلور المفهوم العام جيدا؛ وتكمن الخطوة المقبلة في تحديد الاحتياجات الخاصة بكل قطب.
- وهناك حاجة إلى أن تتبنى الحكومة المشروع بقوة.
- وسيسهم إعادة بناء الهياكل الأساسية، وخاصة شبكة الطرق من خلال برامج العمالة العامة، في نجاح مشروع أقطاب التنمية مبكرا.

أولا – مقدمة

١ – تمثلت الأهداف الرئيسية للبعثة في (أ) إجراء مناقشة مع الحكومة وغيرها من الأطراف المعنية بشأن الأولويات الرئيسية للحكومة في مجال بناء السلام والتحديات التي يواجهها البلد، والإجراءات التي تضطلع بها الحكومة للتصدي للتحديات وطبيعة ونطاق الدعم الدولي الذي يحتاج إليه البلد؛ و (ب) زيارة المواقع التي يجري فيها تنفيذ المشاريع في بانغي وخارجها والتي تكتسي أهمية بالنسبة لبناء السلام في البلد؛ و (ج) تبادل الآراء بشأن أنشطة صندوق بناء السلام مع اللجنة التوجيهية الوطنية. وترد اختصاصات البعثة، وتكوين الوفد وبرنامج الزيارة في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير.

٢ – وخلال الزيارة، أوضح الوفد دور لجنة بناء السلام في تيسير وتنسيق الدعم الدولي، وبخاصة في وقت يبدو فيه تزايد في الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للبلد. وقدم رئيس الوفد معلومات إضافية شرح فيها كيف يستند عمل اللجنة إلى توافق في الآراء بينها وبين الحكومة بشأن أولويات بناء السلام والخطوات التي يتعين اتخاذها. وأوضح أيضا دور اللجنة في توفير التوجيهات والأولويات بخصوص دفعات صندوق بناء السلام للبلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وأكد أهمية مواصلة التقدم نحو تحقيق الاستقرار من خلال عملية سياسية شاملة، وكذلك الحاجة إلى التزام مستمر بعمل اللجنة من جانب الحكومة وغيرها من الأطراف المعنية.

٣ – وعقد الوفد اجتماعات مع رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فرانسوا بوزيزي، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الوزراء، ووزير الدولة للتخطيط، والاقتصاد والتعاون الدولي، ووزير الاتصال المكلف بالحوار السياسي، ونائب وزير الدفاع، واللجنة القطاعية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، ووسيط الجمهورية (أمين المظالم)، واللجنة التوجيهية الوطنية لصندوق بناء السلام (ومن أعضائها ثلاثة وزراء آخرين في الحكومة)، وممثلي الأحزاب السياسية في المعارضة الديمقراطية والأغلبية الرئاسية، ومنظمات المجتمع المدني، وفريق التنسيق مع الشركاء، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وممثلين من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والأوساط الدبلوماسية، وعقد مؤتمرا صحفيا. وخلال الزيارة التي دامت أسبوعين، التقى الوفد أيضا بمواطنين عاديين في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومع لاجئين ومشردين داخليا. كما أجرى الوفد مع بعثة التقييم الاستراتيجي المشتركة بين الوكالات التي تغادر البلد والتي تقودها إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، تبادلا للآراء بشأن الاستنتاجات الرئيسية لزيارته.

٤ - وسافر الوفد إلى باوا في المنطقة الشمالية الغربية وإلى بوالي قرب بانغي، لتقييم الوضع خارج العاصمة، بانغي، والتقى بالمجتمع المحلي وأفراد في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري في الميدان. وكانت هذه الرحلات هامة بوجه خاص إذ إن أحد التحديات التي يواجهها البلد هو انعدام وجود الدولة وعدم بسط سلطتها خارج بانغي. وسلطت الرحلات الميدانية أيضا الضوء على الهياكل الأساسية المتهالكة، من قبيل الطرق ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وكذا على الظروف المعيشية البئيسة للسكان خارج العاصمة. وزار الفريق أيضا مفرزة تابعة لبعثة توطيد السلام في باوا.

٥ - ويود الرئيس وفريقه الإعراب عن تقديرهما لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على ضيافتهما ومساعدتهما المفيدة للغاية أثناء أداء المهمة.

ثانيا - الاستنتاجات والقضايا الرئيسية

٦ - ما زالت التطلعات كبيرة فيما يتعلق بتعامل جمهورية أفريقيا الوسطى مع لجنة بناء السلام، ودور اللجنة في تركيز اهتمام المجتمع الدولي على احتياجات البلد. غير أن الصلة بين أنشطة صندوق بناء السلام وأنشطة لجنة بناء السلام لا تزال مصدر غموض لدى الكثير من المحاورين. ولذلك، رأى الوفد ضرورة توضيح الفرق بين أنشطة كليهما في مناسبات عديدة، ولا سيما أن الـ ١٠ ملايين دولار التي خصصها الصندوق لجمهورية أفريقيا الوسطى تستخدم الآن لتمويل برامج وأنشطة على الأرض.

٧ - وأكد الوفد أن المسؤولية الرئيسية عن إحراز التقدم في الأولويات الثلاث لبناء السلام تقع على الحكومة. وتتمثل هذه الأولويات في إصلاح قطاع الأمن (بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج)، وسيادة القانون والحكم الرشيد، وإنشاء أقطاب للتنمية. وأكد الوفد أيضا الأهمية البالغة التي يكتسيها إحراز تقدم ملموس في الحوار السياسي الشامل. وأكد الوفد الحاجة إلى إحراز تقدم متزامن في النهوض بجميع الأولويات الثلاث، تجنبا لتوترات أخرى بين السكان.

ألف - الحوار السياسي الشامل

٨ - بخصوص الحوار السياسي الشامل، أعرب الوفد للحكومة والمعارضة عن خيبة أمله من بطء وتيرة التقدم وعدم إفضائه إلى نتيجة منذ آخر زيارة قام بها الرئيس للبلد في تموز/يوليه ٢٠٠٨، رغم ما عقد من اجتماعات عديدة شاركت فيها الأطراف المعنية ورغم

الدعم المالي المقدم للحوار من صندوق بناء السلام. وأكد الوفد مجددا أهمية كفالة إجراء الحوار السياسي الشامل قبل نهاية السنة بغية بدء الأنشطة في إطار كل واحدة من الأولويات الثلاث في أقرب وقت ممكن. كما أكد الوفد من جديد الحاجة إلى إظهار تقدم ملحوظ في الحوار السياسي الشامل قبل تحقق أي تقدم في المجالات الثلاثة ذات الأولوية. وسيكون إحراز تقدم على مستوى الأولويات الثلاث محدود الأهمية دون إحراز تقدم ملموس في الحوار السياسي. وأهم من ذلك، ينبغي عدم بدء عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل انتهاء الحوار السياسي الشامل. وأخيرا، شدد الوفد على أن الحوار السياسي ينبغي أن يكون شاملا تماما وينبغي أن يكون لجميع الأطراف المعنية، بما فيها المجتمع المدني، صوت في تحديد جدول الأعمال وطريق المضي قدما.

٩ - وفي هذا الصدد، أكد الوفد للسلطات المعنية الحاجة إلى كفالة اتخاذ جميع التدابير للتسريع ببدء الحوار السياسي، بما في ذلك إعلان مواعيد الحوار. ومثل قانون العفو المعتمد مؤخرا وتسريح السجناء السياسيين إشارتين ملموستين إلى التقدم رغم أنهما غير كافيتين. وأقرت السلطات بأن المساهمة الأولية التي تناهز ٨٠٠ ٠٠٠ دولار من صندوق بناء السلام للأعمال التحضيرية للحوار السياسي كانت مفيدة للغاية. وأعربت السلطات الوطنية عن أملها في تلقي دعم إضافي من الصندوق لإجراء الحوار وتمويل المشاريع القصيرة الأجل، ولا سيما لكفالة بدء أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فور انتهاء الحوار.

١٠ - وأكد الوفد في مناسبات عديدة أن إجراء حوار سياسي شامل لا يشكل دلالة هامة لسكان جمهورية أفريقيا الوسطى على أن سلطاتهم وغيرها من الجهات الفاعلة صممت على طي صفحة الماضي وهي على استعداد للمضي قدما في عملية المصالحة بالبلد فحسب بل إنها تشكل أيضا دلالة أساسية للمجتمع الدولي على أن البلد عازم على عدم العودة إلى نمطه من الحياة التي يتكرر فيها انعدام الاستقرار. وينبغي ألا تستهين بهذا الجانب السلطات الوطنية التي ما زالت تعمل على افتراض أن المجتمع الدولي لا يتتبع الأحداث في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكد رئيس الوفد أن المجتمع الدولي يتتبع عن كثب فعلا ما يجري من تطورات في البلد، بما في ذلك الأمين العام نفسه، الذي التقى بالرئيس في مناسبتين في الأسابيع الأخيرة. وبعد الزيارة بوقت قصير، أعلن موعد لبدء الحوار السياسي الشامل، هو ٥ كانون الأول/ديسمبر، ويعزى هذا الأمر جزئيا على الأقل إلى تشديد البعثة على هذا المسعى.

باء - إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١١ - في مجال إصلاح قطاع الأمن، كان بوسع الوفد تقييم التقدم المحرز استنادا إلى الجدول الزمني الذي اتفقت عليه جميع الأطراف المعنية خلال الحلقة الدراسية الوطنية التي

عقدت بشأن إصلاح القطاع في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وبينما حدث بعض التأخر ظلت العملية عموما تسير في مسارها. ونتجت حالات التأخر جزئيا عن العراقيل المصادفة، وخاصة في مجال القدرة على التنفيذ والمساعدة التقنية، وجزئيا عن الافتقار إلى إجراءات تتخذ من جانب الحكومة. غير أنه ينبغي الاعتراف بفضل السلطات الوطنية التي تعمل في ظروف صعبة والتي التزمت بتدارك التأخر قبل نهاية عام ٢٠٠٨. كما أن آخر التطورات الأمنية، المتصلة بنشاط تمردي تجدد في شمال البلد، يمكن أن تؤثر سلبا في برنامج إصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، تؤيد الحكومة تأييدا قويا استمرار الوجود العسكري للأمم المتحدة في المنطقة الشمالية الشرقية من البلد بعد انتهاء ولاية القوة العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي (قوة الاتحاد الأوروبي) في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

١٢ - وأكد الوفد مجددا الحاجة إلى برنامج يعد إعدادا جيدا وينفذ بسرعة لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي ضوء استمرار نشاط المتمردين في أجزاء من البلد واستعدادهم للمشاركة في الحوار السياسي الشامل، أكد الوفد الحاجة إلى البدء في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فور الانتهاء بنجاح من إجراء حوار شامل. واستفسر الوفد أيضا عن خيار إدماج بعض المقاتلين السابقين على الأقل في صفوف القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، لكنه لا يزال يتعين وضع بارامترات في هذا الصدد.

١٣ - وأبلغ الوفد بأن البرنامج الإنمائي استهل عملية تعيين برنامج جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد وبأن خبيرين استشاريين دوليين أرسلا فعلا إلى الميدان لإجراء تقييم مبكر للوضع وبدء اتصالات أولية مع جماعات المتمردين. ومن المقرر أن يعد البرنامج الإنمائي مشروع برنامج ويقدمه إلى الشركاء في اجتماع يعقد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في لبروفيل، ويجمع الحكومة، والمتمردين، وأحزاب المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني. ونظرا لإخفاق مسعى سابق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، شدد الوفد على ضرورة مراعاة الدروس المستخلصة تماما، وتحسين الاتصال وتنسيق أعمال جميع الجهات الفاعلة المساهمة في البرنامج في جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيادة البرنامج الإنمائي، وبمساعدة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. غير أن المراحل الأولى لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الميدان ستقتضي مساعدة فنية في نزع السلاح والرصد من جانب قوة عسكرية محايدة. ويمكن التفكير في هذا الصدد في البرامج الثنائية، وكذا في دور تقوم به قوة دولية لحفظ السلام، ربما بعثة توطيد السلام. وينبغي تنسيق البرنامج العام لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع جهود اليونيسيف لتسريح الجنود الأطفال من أجل كفالة التآزر.

١٤ - وكان بوسع الوفد التحقق من أن عددا من الشركاء (الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي) أعربوا، بخصوص إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، عن اعتزامهم تقديم تبرعات، شريطة وجود الضمانات اللازمة التي تكفل الشفافية والمساءلة في استخدام أموال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحسين تنسيق الجهود، وتقوية الإدارة في الميدان، وإيلاء عناية كاملة لحماية حقوق الإنسان وتعويض الضحايا. وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، سيلزم على المدى القصير إعلان تعهدات قاطعة بالتمويل من أجل المضي قدما في البرنامج الذي أعده البرنامج الإنمائي.

١٥ - وإجمالا، شهد الوضع الأمني تحسنا طفيفا مع تقلص نشاط ''الزاراغينا'' (قطاع الطرق) وكذا تقلص عدد الحوادث المبلغ عن وقوعها بين المتمردين والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والسكان. وأكد بعض المحاورين أن كلا من المتمردين وقطاع الطرق يتوسلون النهب لكسب العيش، وليسوا بالضرورة مدفوعين بدوافع سياسية. ويبدو بعض المتمردين منفصلين إلى حد ما عن قيادتهم التي تعيش في الغالب في المنفى وتفتقر إلى وسائل الاتصال بأفرادها على الأرض. وأشار نفس المحاورين إلى أن البطالة ومستويات الفقر السائدة عموما تعد حافزا على الحصول على الأسلحة. وأشار المحاورون إلى أنه، بظهور ظروف مناسبة ونشوء فرص اقتصادية، قد تنحسر أنشطة المتمردين بسرعة، مع إيجاد فرص العمل أو خلق العمالة.

جيم - الحكم الرشيد وسيادة القانون

١٦ - سلط الضوء مجددا على الحكم الرشيد وسيادة القانون باعتبارهما أولويتين رئيسيتين لانتعاش البلد. وبينما أحرز تقدم في هذين المجالين، لا سيما بانضمام البلد إلى عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتصديقه عليها واعتماد قوانين محدثة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، لا سيما في مجالي إدارة الموارد الطبيعية وحقوق الإنسان. وقد أثيرت هاتان النقطتان الرئيسيتان مع جميع المحاورين المعنيين، الذين أقروا بضرورة التحرك، مسلمين كذلك بأن الافتقار الشديد إلى القدرات الوطنية يعيق الإصلاحات. واعتبر عدم وجود الدولة خارج بانغي عائقا كبيرا أمام مواجهة هذين التحديين، ويوفر هذا الحيز مرتعا خصبا لنشاط المتمردين وللاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أن قدرا كبيرا من النوايا الحسنة لدى الشركاء الرئيسيين في تنمية البلد يتوقف على تحسين سجل البلد في مجال الشفافية والحكم الرشيد. وعلم الوفد أن البرنامج الإنمائي شرع في تنفيذ برنامجين في هذا المجال هما: برنامج سيادة القانون والحكم الرشيد وبرنامج

الحكم الرشيد واللامركزية، لكنه لاحظ إمكانية وجود قصور في برامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة الموارد الطبيعية.

١٧ - وبالنظر إلى الأهمية الحاسمة لتوسيع قاعدة الإيرادات الحكومية الضيقة، شدد الوفد على أهمية تحسين إدارة الموارد الطبيعية كجزء لا يتجزأ من تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد. واعتبر ذلك أمرا أساسيا لزيادة الثقة الدولية في إدارة البلاد وضمان استفادة المواطنين من النشاط الاقتصادي الأساسي وكذا من الإيرادات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية للبلاد، بما فيها الأخشاب، والماس، والذهب، وربما النفط. وتعزيز سيادة القانون أمر حيوي لا للإدارة الاقتصادية فحسب وإنما أيضا لتوطيد الديمقراطية الناشئة.

دال - أقطاب التنمية

١٨ - فيما يتعلق بإيجاد أقطاب للتنمية، تبادل الوفد الآراء في مناسبات عديدة مع السلطات الوطنية والمفوضية الأوروبية. وعَلِم الوفد أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أيدت مفهوم أقطاب التنمية تأييدا كاملا في ورقتها الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر، وأن المفوضية الأوروبية ملتزمة التزاما كاملا، مع غيرها من الجهات المانحة الثنائية، بتوفير التمويل اللازم لإنشائها. وأكدت المفوضية الأوروبية أنه يجب ألا يُنْظَر إلى المشروع بمعزل عن غيره، بل بوصفه مكملا لغيره من الأنشطة والمشاريع الجارية والمخطط لها من قِبَل السلطات الوطنية والشركاء الدوليين من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والأمن، والإدارة العامة للمناطق المعنية. وتوخى المشروع نفسه إنشاء ١١ قطبا في المرحلة الأولى، وبصفة رئيسية حول المراكز السكانية في الغرب، تليها مرحلة ثانية يتم فيها إنشاء أقطاب إضافية في بقية أنحاء البلاد. وأعرب الوفد عن قلقه حيال الاختلال الحالي في التوزيع الجغرافي لأقطاب التنمية في المرحلة الأولى، والذي يمكن أن يؤدي إلى إحداث توترات أخرى بين المناطق التي توجد بها أقطاب التنمية وتلك التي لا توجد بها.

١٩ - وأقر الوفد بأن تنفيذ مفهوم أقطاب التنمية ينبغي أن يتم بموازاة مع تأهيل شبكة الطرق الوطنية، سواء الطرق الرئيسية أو الطرق الفرعية الممتدة من القرى إلى الأسواق الإقليمية. وهناك حاجة لضمان تحسين البنية التحتية للبلاد، وبخاصة شبكة الطرق، وهو ما من شأنه تحسين النقل بين المراكز التجارية، وبالتالي تحسين حرية انتقال البضائع والأشخاص، بما في ذلك إلى الدول المجاورة. وتوخى بعض المشاريع الجاري تنفيذها والمشاريع المخطط لها من قِبل بعض الجهات المانحة (الثنائية وغيرها) أن يكون بناء الطرق هذا جزءا من برامج الأشغال العامة المسماة ''الطرق من أجل الأشغال''، التي يمكن أن توفر ''مكسبا للسلام''. كما أحاط الوفد علما باستعداد المفوضية الأوروبية لتمويل مزيد من

التحليلات (من قِبَل موئل الأمم المتحدة) لما تبقى من أقطاب التنمية في المرحلة الثانية، إذا ما رأت لجنة بناء السلام أن تدعم تطوير أقطاب التنمية في هذه المرحلة من خلال التمويل والمساعدات الأخرى المتأتية من أعضائها.

ثالثا – ملاحظات ختامية

الترابط بين الأولويات

٢٠ – أدرك الوفد ما لترابط شتى الأولويات من أهمية خاصة. وبينما يسلم عموما بأنه لا يمكن إحراز تقدم في الأولويات الثلاث ما لم يكن هناك تقدم جوهري وملموس في الحوار السياسي الشامل، هناك أيضا إدراك عام بأن التقدم لا بد أن يكون متزامنا على جميع الجبهات الثلاث، وهي قطاع الأمن، وسيادة القانون والحكم الرشيد، وإنشاء أقطاب التنمية. ومن الصعب تصور عملية لإصلاح قطاع الأمن/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دون إنشاء أقطاب للتنمية توفر فرص العمل للمُسَرَّحِين حديثا ووسائل بديلة لتغطية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم. وبالمثل، فإن إنشاء أقطاب للتنمية سيقل أثره دون إصلاحات مناسبة في قطاع سيادة القانون والحكم الرشيد، لا سيما فيما يتعلق بتهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الخاصة الأجنبية إلى البلاد، وتوفير الخدمات الأساسية، وإعادة بسط سلطة الحكومة بطريقة لا مركزية في جميع أنحاء الإقليم.

٢١ – وأجرى الوفد اتصالات مكثفة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على الأرض تغطي كافة شرائح المجتمع، بمن فيها الزعماء السياسيين، والأحزاب السياسية المنتمية للأغلبية والمعارضة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وكذلك المجتمع الدولي على الأرض، والجهات المانحة والجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك وجود الأمم المتحدة. وقد تحققت أهداف البعثة بالكامل كما وردت في اختصاصاتها.

٢٢ – وأثبتت زيارة وفد لجنة بناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى مرة أخرى جدوى مثل هذه الزيارات الميدانية، حيث يمكن للجنة أن تستفيد من مجموعة متنوعة من وجهات النظر. وأتاحت هذه الزيارة لأعضاء الوفد اكتساب فهم أفضل للتحديات التي تواجه البلاد من حيث صلتها ببناء السلام. وعلاوة على ذلك، فإلى جانب الاطلاع على الوضع في بانغي، أتاحت الزيارات إلى مناطق أخرى بالبلاد، ولا سيما إلى الشمال الغربي (باوا)، وإلى محطة الكهرباء الرئيسية بالعاصمة (بوالي)، وقوف الوفد على الأوضاع خارج العاصمة.

٢٣ – وفيما يتعلق بالمجالات المحددة ذات الأولوية، أدرك الوفد الأهمية الخاصة للتصدي المتزامن للتحديات في مجالات إصلاح قطاع الأمن/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،

وسيادة القانون والحكم الرشيد، وإنشاء أقطاب التنمية. وأبرز ذلك الإدراك التحدي الكبير الذي ستواجهه لجنة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو تنسيق أنشطة جميع الأطراف المعنية، لا لضمان التقدم فحسب، وإنما أيضا لتحديد التسلسل الدقيق لمختلف الإجراءات والمشاريع الجارية والمخطط لها.

٢٤ - وجميع الأولويات الثلاث إما مغطاة أو على وشك أن تتم تغطيتها بأطر و/أو برامج فردية. ففي مجال إصلاح قطاع الأمن، أسفرت الحلقة الدراسية التي عقدت في نسيان/أبريل ٢٠٠٨ عن جدول زمني مفصل للإجراءات القابلة للتنفيذ. وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، هناك خطة مفصلة ينكب على إعدادها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وستوضع في صيغتها النهائية بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. أما فيما يخص سيادة القانون، فإنه في وقت زيارة الوفد إلى بانغي، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدأ للتو في تنفيذ مشروع شامل لتعزيز سيادة القانون من خلال العدل والأمن. وحققت الحكومة في الآونة الأخيرة تقدما كبيرا في مجال الحكم الرشيد بالتوقيع والتصديق على مجموعة من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال. وفيما يتعلق بإنشاء أقطاب للتنمية، وضعت المفوضية الأوروبية مشروعا مقترحا مفصلا، يتكون من مرحلتين، وهو مدرج في الميزانية وجاهز للتنفيذ.

٢٥ - وشدد الوفد مرارا على أنه من المهم أن يُرى تقدم في الحوار السياسي الشامل إذ بدونه قد تتعثر كثيرا أية جهود في المجالات ذات الأولوية الثلاث. وبعد وقت قصير من مغادرة الوفد، أعلنت الحكومة أن الحوار السياسي الشامل سيجرى في بانغي في الفترة من ٥ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٦ - وفي هذا الصدد، وبعد أن أتيحت للوفد الفرصة لمناقشة هذه المسألة مع بعثة التقييم الاستراتيجي المغادرة التي تقودها إدارة الشؤون السياسية، إلى جانب غيرها من الجهات المعنية على الأرض، توصل إلى استنتاج مفاده أن دمج وجود الأمم المتحدة على الأرض من شأنه أن يكفل مزيدا من الاتساق والتنسيق بين العدد الصغير نسبيا من الجهات الفاعلة النشطة على الأرض. وينبغي النظر إلى ذلك أيضا من منظور احتمال انضمام عدد إضافي من الجهات الفاعلة نتيجة للزيادة في الاهتمام الدولي بالبلاد في هذه المرحلة. وضمن إطار هذا الدمج، سيكون من المفيد جدا وجود قدرة مكرسة لدعم العمل مع لجنة بناء السلام للمساعدة على تحقيق هدف تحسين التنسيق والترتيب التسلسلي. وستكون مناقشة مجلس الأمن لتقرير الأمين العام الأخير عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2008/733) لحظة حاسمة لدعم عمل لجنة بناء السلام في هذا البلد، من حيث أنها تتعلق بطلب لمجلس الأمن إلى

الأمين العام، ورد في بيان صحفي تلاه رئيس مجلس الأمن في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، من أجل تقديم توصيات عن مسألة الدمج.

٢٧ - وطلبت الحكومة أن يتم النظر في استخدام المبلغ المتبقي من أول مخصصات البلاد من صندوق بناء السلام لتنفيذ استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووافق الوفد على أن يأخذ الطلب في الاعتبار ويناقش هذه المسألة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقود الجهود الرامية إلى تطوير برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي على لجنة بناء السلام أن تقدم دعمها للعملية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كتعبير عن التزامها بتعزيز التماسك والتنسيق في تنفيذ الجوانب المختلفة لأولويات جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٨ - ودهش الوفد لوجود حاجة عامة إلى تعزيز دعم بناء القدرات الوطنية من خلال تقديم مساعدات إضافية وغير ذلك من الوسائل المبتكرة. فالنقص الحاد في الموظفين المؤهلين على جميع المستويات، داخل الحكومة وخارجها، يعوق الانتقال من التدخل الإنساني إلى التنمية المستدامة وقد يعرض للخطر قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات الأخرى في جميع أنحاء البلاد.

المرفق الأول

مذكرة عن الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة بناء السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى (في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨): الأهداف والرسائل الرئيسية

أولا – أهداف الزيارة

١ – بالنسبة لوفد لجنة بناء السلام، تتمثل أهداف البعثة فيما يلي:

(أ) العمل مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

(ب) مناقشة الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن أولويات الحكومة الرئيسية في مجال بناء السلام والتحديات التي يواجهها البلد، والتدابير التي تتخذها الحكومة لمواجهة تلك التحديات، وطبيعة ونطاق الدعم الدولي الذي يحتاجه البلد؛

(ج) زيارة مواقع المشاريع الجارية، داخل بانغي وخارجها، التي لها صلة ببناء السلام في البلد؛

(د) تبادل الآراء مع اللجنة التوجيهية الوطنية بشأن أنشطة صندوق بناء السلام.

ثانيا – الرسائل الرئيسية

ألف – أدوات العمل مع جمهورية أفريقيا الوسطى: لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٢ – ترمي لجنة بناء السلام من خلال عملها إلى المحافظة على الاهتمام والدعم الدوليين المستمرين للجهود التي يبذلها البلد لتوطيد السلام بالجمع بين كافة الجهات الفاعلة المعنية، وحشد الموارد، وتقديم المشورة بشأن الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي أيضا بذل الجهود لتعزيز التنسيق وإقامة شراكات قوية بين الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية.

٣ – وسيتواصل الاسترشاد بمداولات لجنة بناء السلام في خطط الأولويات، التي تركز على الأولويات العاجلة ضمن تحديات بناء السلام الأوسع نطاقا التي تناقش في لجنة بناء السلام. وهذه الأولويات، بدورها، تشكل الأساس لوضع مشاريع محددة يمكن تمويلها من صندوق بناء السلام.

باء – وثيقة إطارية لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

٤ – إن لجنة بناء السلام ملتزمة بضمان أخذ البلد زمام عملية بناء السلام وبدعم ذلك. وسيعهد تماما بوضع وثيقة إطارية إلى السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى، تدعمها في ذلك الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين (المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الفاعلة الدولية).

٥ – وينبغي أن تنبني عملية وضع الوثيقة الإطارية على مشاورات شاملة مع جميع أصحاب المصلحة.

٦ – وستستخدم الوثيقة الإطارية لتقييم التقدم المحرز وكفالة متابعة الالتزامات المتفق عليها. ويمكن أيضا أن تكون بمثابة إطار لتعبئة موارد إضافية وضمان استمرار الاهتمام الدولي بعملية بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى .

جيم – العلاقة بين الإطار الاستراتيجي ودفعات صندوق بناء السلام

٧ – إن عملية لجنة بناء السلام المتعلقة بصياغة وثيقة إطارية لجمهورية أفريقيا الوسطى ليست مرتبطة مباشرة بدفعات صندوق بناء السلام، على الرغم من أن الأولويات المستقبلية للصندوق ستسترشد بالوثيقة الإطارية. وستُستخدم الوثيقة الإطارية لتحكم العلاقة الطويلة الأمد بين اللجنة وجمهورية أفريقيا الوسطى، وستتجاوز بالتالي الدور القصير الأجل لصندوق بناء السلام المتمثل في توفير استجابة فورية وقصيرة الأجل للتحديات التي تواجه بناء السلام.

٨ – ويتوقع صرف أموال صندوق بناء السلام على دفعتين، واحدة منها في طور الصرف. ويمكن تخصيص دفعة ثانية بمجرد وضع الوثيقة الإطارية لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في صيغتها النهائية.

دال – أهمية الاستمرار والاستقرار

٩ – في وقت يقوم فيه المجتمع الدولي عموما، ولجنة بناء السلام خصوصا، بتعزيز عملهما بهمة مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، في اعتراف بالتحديات الكبرى التي تواجه البلاد في مجال توطيد السلام، من الضروري أن تعطي السلطات في البلد أولوية لعملية وضع الوثيقة الإطارية وبذل كافة الجهود لضمان الاستقرار السياسي. وفي هذا الصدد، سيكون ضمان تحقيق تقدم ملموس في عملية الحوار السياسي الشامل دلالة هامة على الاستقرار والالتزام السياسي والمؤسسي.

هاء – استمرار التزام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى

١٠ – إن لجنة بناء السلام ملتزمة بالعمل الجاد مع جمهورية أفريقيا الوسطى على جميع مستويات الحكومة. ومسألة استمرار العمل ترتبط ارتباطا وثيقا بأهمية الاستمرار والاستقرار. ويكتسي تكثيف الجهود أهمية خاصة الآن إذ سيبدأ البلد في صياغة وثيقة إطارية لبناء السلام.

١١ – ولتسهيل هذا العمل، نثني على الحكومة لقيامها بتحديد منسق وطني على المستوى الوزاري سيعمل منسقا لعمل الحكومة مع لجنة بناء السلام، هو سيلفان ماليكو، وزير الدولة للتخطيط والاقتصاد والتعاون الدولي. وانخراط الوزير ماليكو في عملية صندوق بناء السلام، حتى الآن، بوصفه رئيسا مشاركا للجنة التوجيهية الوطنية لصندوق بناء السلام، هو ميزة مؤكدة.

١٢ – وهناك إدراك واسع بأن جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن تكون في منعطف حاسم في تنميتها. وبعد أن أدرك المجتمع الدولي ذلك، كثف من جهوده لدعم البلد، وبين استعداده لمواصلة القيام بذلك. وسيفضي وجود التزام وإرادة سياسية وقوة لدى الحكومة، إلى جانب مساعدة المجتمع الدولي، إلى فوائد كبيرة للبلد وسكانه.

ثالثا – تكوين الوفد

١٣ – يتكون الوفد من الأعضاء التالية أسماؤهم:

يان غرولز، الممثل الدائم، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام، بلجيكا
فرناند بوكري – كونو، الممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى
سيميون سيلبي رييبنغا، سفير جنوب أفريقيا لدى جمهورية أفريقيا الوسطى
كاريل كوماريك، وزير مستشار، الجمهورية التشيكية
ميشيل ريجيس أونانغا م. نديايي، مستشار أول، غابون
دوغلاس ج. مورز، مستشار، الولايات المتحدة الأمريكية
فيليب فاندين بولكيه، سكرتير أول، بلجيكا
عبد الرحمن القناص، سكرتير ثان، الجماهيرية العربية الليبية
دان شريبر، بلجيكا
إجيفيوم إيلوهو أوتوبو، مدير، نائب رئيس مكتب دعم بناء السلام
فيليب هِلمينغر، موظف لبناء السلام، مكتب دعم بناء السلام

المرفق الثاني

برنامج الزيارة

الوقت	النشاط
الخميس ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	
١١/٠٠-١٠/٠٠	اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري
١٢/٣٠-١١/٣٠	اجتماع مع وزير الدولة للتخطيط والاقتصاد والتعاون الدولي
١٣/٤٥-١٢/٤٥	اجتماع مع ممثلين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي
١٦/٣٠-١٥/٣٠	اجتماع مع سفير فرنسا ورئيس وفد المفوضية الأوروبية
١٨/٠٠-١٦/٣٥	اجتماع مع فريق الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي
١٨/٣٠	لقاء مع البعثة المغادرة للتقييم الاستراتيجي في أفريقيا الوسطى
الجمعة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	
١٣/٠٠-١٢/٠٠	اجتماع مع اتحاد القوى الوطنية الحية
١٦/٠٠-١٥/٠٠	اجتماع مع لجنة الشركاء الخارجيين (COPESPOD)
١٧/٣٠-١٦/٢٠	اجتماع مع ممثلين من المجتمع المدني (نقابات العمال)
١٨/٠٠	استخلاص المعلومات في نهاية اليوم
السبت، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	
١٦/٠٠-٠٩/٠٠	زيارة طيلة اليوم إلى باوا (لنائب العمدة، والقوات المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا/بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وممثلي المشردين داخليا، وممثلين للرابطات النسائية، واجتماع مع فريق الأمم المتحدة في باوا، وزيارة لمشاريع مختلفة في مجالات الزراعة وتوظيف الشباب والتدريب المهني، الخ...)
١٨/٠٠-١٧/٠٠	استخلاص المعلومات في نهاية اليوم
الأحد ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	
١٦/٠٠-٠٩/٠٠	زيارة إلى بيراو

الوقت	النشاط
الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	
١٠/٣٠-٠٩/٣٠	اجتماع مع أحزاب الأغلبية الرئاسية (تجمع الأحزاب السياسية الموالية للرئيس)
١١/١٠-١٠/٣٠	اجتماع مع رئيس الجمعية الوطنية
١٢/١٥-١١/١٥	اجتماع مع وزير الاتصالات، والمسؤول عن الحوار السياسي
١٣/٠٠-١٢/١٥	اجتماع مع نائب الوزير المسؤول عن الدفاع
١٥/١٥-١٤/٢٥	اجتماع مع رئيس الوزراء
١٦/١٥-١٥/٣٠	لقاء مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية
٢٠/١٥-١٩/٠٠	اجتماع مع رئيس الدولة
السبت ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	
١١/٣٠-٠٩/٣٠	اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري
١٢/٣٠-١١/٣٠	اجتماع مع اللجنة القطاعية المعنية بإصلاح قطاع الأمن
١٦/١٥-١٥/١٥	اجتماع متابعة مع البنك الدولي
١٧/٢٠-١٦/٢٠	اجتماع مع ممثلين من المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المرأة وحقوق الإنسان)
الأربعاء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	
١٠/٣٠-٠٩/٠٠	اجتماع مع وسيط الجمهورية (أمين المظالم)
١٢/٠٠-١١/٠٠	لقاء مع وحدة سيادة القانون والحكم الرشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٦/٣٠-١٥/٠٠	اجتماع متابعة مع المفوضية الأوروبية (بشأن أقطاب التنمية، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج)
الخميس، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	
١٠/٤٠-٠٩/٤٠	اجتماع مع اللجنة التوجيهية الوطنية لصندوق بناء السلام
١٣/٣٠-١٢/٣٠	مؤتمر صحفي